استراتيجية التنمية الريفية

المنطلق إلى التحديث الكامل والشامل في اليمن

■،، يحتل الريف اليمني مكانا بارزا في خطط واتجاهات الحكومة للبناء والتحديث وتخضع هذه العملية لوضع الاستراتيجيات الكفيلة علميا بالنهوض إلى واقع تنموي يهدف إلى الارتقاء بالإنسان أينما كان وضمن التوجه الذي تتبناه بلادنا بتعزيز اللامركزية واعتماد الحكم الرشيد للمشاركة السياسية فان الريف في بلادنا يأخذ أولوية في مضمار التحديث ولتعزيز هذا الاتجاه فان الحكومة تبنت استراتيجية لتنمية الريف والمحليات تتكامل من خلالها كافة الجهود ضمن الشراكة الثلاثية لإحداث تنمية شاملة تحقق نهضة اقتصادية وتنمية للموارد البشرية وتحسين وتوفير البنية الأساسية وتوسيع الحماية الاجتماعية بآلية للمتابعة والتقييم على المنهج العلمي. وفي هذا الاتجاه عقدت الأسبوع الماضي بمدينة تعز الحالة ورشة عمل حول هذه الاستراتيجية بتنظيم من وزارة التخطيط والتعاون الدولي والصندوق الاجتماعي للتنمية وبالتنسيق مع البنك الدولي وبمشاركة ٧٠ شخصية يمثلون خبرات محلية من الوزارات القطاعية المعنية بالتنمية في الريف ومن المجالس المحلية التي قطعت شوطا في رسم الخطط وتنفيذ تنمية مجتمعية إضافة إلى قطاع المرأة والصناديق التمويلية العاملة في مجال تنمية الريف

استطلاع/ احمد حسن الطيار

((الثورة)) تابعت جلسات النقاش التي استمرت لمدة ثلاثة أيام وخرجت بما يلي :

■ د/ مطهر العباسي

■ منصور عزان

■ حالية محمد مصطفى

الاستراتيجية تهدف للحد من الهجرة الداخلية ومعالجة الاختلالات القائمة بين الريف والحضر

تفكير

●الأخ نجيب بكير الوكيل المساعد لقطاع خطط وبرامج التنمية المحلية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي يقول: في عام ٢٠٠٠م أعدت وزارة التخطيط والتعاون الدولي استراتيجية للتنمية الريفية تعنى بوضع السياسات الخاصة بتنمية المناطق الريفية انطلاقا من توجهات الحكومة المنبثقة عن توجيهات القيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وقد حللت الاستراتيجية الأوضاع الراهنة في المناطق الريفية بشقيها الإيجابي والسلبي لتنطلق من ذلك إلى وضع الرؤية المستقبلية لما يجب أن يكون عليه الحال اثر تنفيذ الاستراتيجية في أعوامها الممتدة من ٢٠٠٥- ٢٠١٥م

أهداف

تجسد الورشة هدفا ينطلق من مفهوم تعميق المشاركة على المستويات المحلية والمركزية في الاعداد لمناقشة محاور الاستراتيجية وتفاصيل هذه المحاور لاغنائها من قبل المشاركين ، حيث تشكل فريق فني لإعداد المسودة الأولى لهذه الاستراتيجية وقد تخلل إنجازها الكثير من الأوراق والوثائق المرجعية والقطاعية كما تم تحليل كل ما يتعلق بالاستراتيجيات القطاعية وعلاقتها بالتنمية الريفية والتي تصب في الإطار التنفيذي لاستراتيجية التخفيف من الفقر.

وقد عكست الورشة وبطريقة علمية صياغة واضحة لأهداف الاستراتيجية كما وضعت محددات لكيفية التوصل إلى تلك الأهداف مع ربط محتواها بأهداف استراتيجية التخفيف من الفقر وتوضيح أدوار الجهات المختلفة على المستوى المركزي والمحلي في جوانب تنفيذ الاستراتيجية كما وضعت آلية محكمة انطلاقا من الخبرة التي يتمتع بها المشاركون في الميدان العملي والواقع الحياتي للمجتمع الريفي معززة باستعراض حالات ونماذج تنموية واقعية تم دعمها من قبل الصناديق والمشاريع التنموية العاملة في بلادنا من خلال أدارة النقاش في مجموعات عمل واستخدام طريقة ميتابلان المعتمدة على طريقة العرض المرئي وبذلك خرجت الورشة بمصفوفة تخطيطية للاستراتيجية للفترة ٢٠٠٤- ٢٠١٥م يسهل فهمها ومن ثم تسهيل إجراء متابعة دورية لمحتوياتها بصياغة اكثر وضوحا للأهداف كما تحتوي على مجموعة من الأنشطة الاستراتيجية والتي تبين كيفية التوصل لتلك الأهداف وأدوار الجهات المعنية بالتنفيذ كما تضمنت رصد مجموعة من الآثار المتوقعة.

ويشير الدكتور عبد الكريم ثابت منسق الورشة إلى أنها تعد محورا لعمليات تقدير مستوى التقدم باتجاه تنفيذ الاستراتيجية كإحدى مرجعيات المتابعة والتقييم .

لماذا الاستراتيجية؟

●الدكتور مطهر العباسي وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع خطط التنمية رئيس الفريق الفني لاستراتيجية التنمية الريفية يؤكد أن أهميتها تبرز من أن الريف اليمني كبير الحجم ومتسع وموطن لغالبية السكان ومصدر لسبل العيش وتشغيل القوى العاملة .. مشيرا إلى أن الريف اليمني يتسم بعدة خصائص تؤثر سلبا على التنمية منها تدهور الموارد الطبيعية والأراضي الزراعية بسبب عشوائية الضخ للمياه الجوفية وتدني الحفاظ على المدرجات الزراعية وتزايد إنتاج القات بالإضافة إلى أن القطاع الزراعي الريفي يمثل مكونا هاما في تركيبة الناتج المحلي ويشغل اكثر من ٥٤ ٪ من القوى العاملة وهناك اكثر من ١١٣ ألف تجمع سكاني في البلاد و٧٤٪ من السكان يعيشون في الريف مما يشكل صعوبة في توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وارتفاع تكاليف البنية التحتية الأساسية ،وقد ظهرت الفجوة واضحة بين الريف والحضر في معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي والأمية وإمدادات المياه والكهرباء والصرف الصحي ومؤشر الفقر.

معالجة

تهدف استراتيجية التنمية الريفية كما يقول الدكتور العباسي إلى معالجة الاختلالات القائمة بين الريف والحضر في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والى تركيز الموارد تجاه المناطق المحرومة من التنمية وصولا لتحقيق أهداف التنمية الألفية على مستوى المحافظات والمديريات، فهي إذاً آلية لتحديد المشاريع والبرامج ذات الأولوية والمحددة في استراتيجية التخفيف من الفقر لتنظيم عملية تنفيذها على المستوى المحلي في ضوء التوجهات المؤسسية الجديدة التي أوجدها القانون رقم ٤ لعام ٢٠٠٠م والخاص بالسلطة المحلية .

محاور الاستراتيجية

●تحتوي استراتيجية التنمية الريفية والمحلية على عناصر ومكونات تفصيلية لتحقيق النمو الاقتصادي في الريف من خلال تنمية قطاع الزراعة والأسماك والموارد البشرية والبنية التحتية والإنفاق الاستثماري ويؤكد الأخ/ منصور محمد عزان رئيس لجنة التخطيط والمالية بمديرية الخبت محافظة المحويت أن الاستراتيجية ستعمل على تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق جملة من الإجراءات الممكن تنفيذها واقعيا وهي متاحة لدينا في المجتمع المحلي، ففي الجانب السمكي سيكون الهدف الأسمى أن نستغل الموارد البحرية بشكل امثل من خلال تنفيذ عدة أنشطة تتمثل في إجراء مزيد من البحوث والدراسات السمكية لكل منطقة من المناطق الساحلية على امتداد ٢٥٠٠ كيلو متر والتي تمتلكها بلادنا ما من شأنه توفير بيانات عن أماكن توافر الأحياء البحرية واستغلالها بالصيد إلى جانب التوسع في وسائل الاصطياد التقليدي واستكمال وصيانة البنية التحتية وإنشاء نظام للرقابة والتفتيش والالتزام بمعايير الجودة العلمية وإعادة تنظيم الاصطياد التجاري والتقليدي وستكون لهذه الأنشطة بلا شك آثار تحسن مستوى الدخل وتزيد الصادرات وتشغيل المزيد من العمالة ورفع المساهمة لهذا القطاع في الناتج المحلي التي ستحقق النمو الاقتصادي للبلد بشكل عام .

واضاف الاخ عزان أن التعاون جماعي لتنفيذ هذه الأنشطة بين الوزارة ومؤسساتها والجمعيات السمكية والمجالس المحلية والقطاع الخاص ..مشيرا إلى أن استدامة الموارد المائية تعد الهدف الثاني لتحقيق النمو الاقتصادي في الريف ولذلك تؤكد الاستراتيجية على عدة أنشطة في هذا المجال منها الحد من الاستنزاف العشوائي للمياه وترميم وتحديث وادارة منشات الري وتوسيع استخدام الوسائل الأحدث للري اذ سيكون لها اثر في زيادة الإنتاج الزراعي والمخزون الجوفي من المياه وتقليل الفاقد والحفاظ على البيئة منوها بان الجهات ذات العلاقة بتنفيذ هذه الأنشطة ستكون وزارة المياه والبيئة ووزارة الزراعة والري والمجالس المحلية والمستفيدون

زيادة الإنتاج الزراعي

●يقول الأخ/ دحان حسين شطير خبير محلي - أمين عام المجلس المحلي بمديرية السود محافظة عمران : ان الاستراتيجية تنص على تطوير الزراعة المطرية وتربية الحيوانات كمصادر رئيسية لتحقيق نمو مستدام في مناطق المرتفعات الجبلية والوديان وهذا سيتم من خلال تطوير وتعزيز البحوث الزراعية للمناطق المختلفة وزيادة الإنتاجية الزراعية وتنفيذ مشاريع تنمية ريفية متكاملة وتشجيع استثمارات القطاع الخاص والحفاظ على التربة وإيجاد بدائل مناسبة للحد من زراعة القات وتوفير المدخلات الزراعية ومكافحة الآفات والاهتمام بإنشاء شبكة معلومات وتشجيع الأسواق الزراعية وملاءمتها لمعايير الجودة والتصدير وستشترك في تنفيذ ذلك وزارة الزراعة والمجالس المحلية والمستفيدون والقطاع الخاص وسيترتب عليها المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص عمل كثيرة

توسيع الأنشطة المدرة للدخل

●تعد أحد الأهداف لتحقيق النمو الاقتصادي في الريف عن طريق تسهيل عملية الإقراض الريفي وفتح مراكز لتنمية المرأة وإنشاء مراكز التدريب المختلفة ورعاية الحرف اليدوية وأكدت المصفوفة أن المؤسسات ذات العلاقة بتنفيذ تلك الأنشطة ستكون مشروعات التنمية الريفية والشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني ومنظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية والقطاع الخاص ومؤسسات الإقراض الريفي، وأعرب المشاركون عن اهتمامهم بهذه الأنشطة كونها أثبتت فاعليتها في العديد من المديريات المنفذ فيها مثل هذا النشاط.

●وتشير الأخت/ حالية محمد مصطفى - مديرة إدارة المرأة بمحافظة لحج إلى أن هذه الأنشطة حققت أدواراً تنموية واسعة وأدت إلى زيادة مساهمة المرأة الريفية مشيرة إلى أن الأنشطة هذه ستؤدي وفقا للاستراتيجية إلى زيادة فرص العمل والحد من الهجرة الداخلية ورفع مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام

تنمية الموارد البشرية

يوضح الأخ عبد الله هزاع الخطيب مدير عام الموارد البشرية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي ان استراتيجية التنمية الريفية تهدف الى رفع معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي للجنسين خاصة وان معدل التحاق الإناث ما يزال ضعيفا وذلك من خلال القيام بعدة أنشطة تتمثل في التوسع في بناء المدارس وفقا للخارطة المدرسية ونشر الوعي بأهمية التعليم في أوساط المجتمع وتوفير المدرسات المؤهلات والعمل بنظام الحوافز لتشجيع التحاق الفتيات بالمدارس واعتماد معايير لمدرسي الريف وتوسعة مشروع التعليم الأساسي لجميع المحافظات والاهتمام بالتعليم الثانوي والفني والمهني وتنويع التخصصات الجامعية والفنية بحسب الاحتياجات التنموية للريف ..مشيراً إلى أن هناك جهات عديدة ستعمل على تنفيذ تلك الأنشطة وهي التربية والتعليم والمجالس المحلية والمشاريع الداعمة كالصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة والتعليم العالي والاعلام والأوقاف والمانحون والتخطيط والتعاون الدولي وجهاز محو الأمية وبرنامج الغذاء العالمي والمالية والبنك الدولي وستكون من أهم الآثار المترتبة على تنفيذ تلك الأنشطة ارتفاع نسبة المتعلمين وانخفاض الأمية وارتفاع المستوى الثقافي والفني للمواطنين.

ويشير الأخ الخطيب إلى أن خفض معدل النمو السكاني أي الخصوبة سيكون له دور إيجابي تسعى الاستراتيجية لتنفيذه من خلال تطوير الخدمات الصحية ورعاية الأمومة والطفولة التي هي الأخرى تحتاج إلى رفع نسبة التغطية الصحية الأولية وبالمرافق الصحية لتحقق عدالة التوزيع ولاجتذاب الاستثمار في هذا المجال حيث أنها ستخفض معدل وفيات الرضع وتحسين مستوى الصحة للمواطنين والارتقاء بالأسرة اليمنية وهذا يتطلب جهدا من وزارة الصحة والمجالس المحلية والتخطيط والمالية والقطاع الخاص والمجتمع المدني إضافة إلى أن الاستراتيجية تؤكد على أهمية الارتقاء بالكادر الصحي وتعزيز كفاءة البنية التحتية الصحية.. منوها بأن السياسات القطاعية في مجال الصحة تأخذ في الحسبان الوضع الخاص للمناطق الريفية وتدعم رزم متكاملة من الخدمات للأمومة والطفولة وكذا أداؤها في بعض المديريات.

البنية التحتية

●ستعمل الاستراتيجية على تطوير البنية التحتية الأساسية في المناطق الريفية من خلال التركيز على تطوير البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية ويتم النظر في أربعة أنواع من البنية التحتية كما يقول الاخ سليمان القطابري مدير عام البنية التحتية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي وهي بنية أساسية للأراضي والمحافظة على التربة وإنشاء طرق ريفية وبنية تحتية للطاقة وبنية تحتية اجتماعية يتم من خلالها الوصول إلى الأسواق والخدمات على مدار السنة وتنمية الاتصالات الريفية وتوفير المعلومات عبرها.. مشيراً إلى أن الصيانة والتشغيل للبنية التحتية الموجودة حاليا تشكل بعداً هاماً في الاستراتيجية وستعطى أولوية، إضافة إلى استكمال المشروعات المتعثرة في مجالي الكهرباء والمياه.. مضيفاً أنه سيتم ربط الشبكة المحددة بالشبكات المحلية في الريف بحيث يتم الربط والانتقال بسهولة ويسر بين المواطنين لتعزيز النشاط الاقتصادي والتجاري.

ويقول ان الاستراتيجية تقترح أن يبدأ العمل في بناء القدرات لدى السلطات المحلية مع عملية الإعداد لخطط التشغيل والصيانة على مستوى المديريات بناء على ما تم حصره سابقا وهى عمليات ستسهم في تنفيذها المجالس المحلية والهيئة العامة لمشاريع مياه الريف وبرنامج المياه والصرف الصحي للريف ووزارة الاتصالات ومنظمات المجتمع المدني والصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة والكهرباء ووزارة المالية والمؤسسة العامة للغاز

الحماية الاجتماعية

●يشير الاخ علي الجرادي رئيس لجنة التخطيط والمالية بمديرية الرجم محافظة المحويت الى أن أهداف هذا المحور تتركز في رفع مستوى دخل الفرد في الريف وتغطية جميع حالات الضمان الاجتماعي وتفعيل اللامركزية من خلال تطبيق بنود قانون السلطة المحلية إذ سترافق هذه الأهداف أنشطة تتمثل في تشجيع الصناعات الحرفية والتوسع في عملية القرض من خلال الصناديق التمويلية وخلق برامج تأهيلية لإدماج المستفيدين في سوق العمل وتدريب كوادر السلطة المحلية واستكمال بنائها المؤسسي وهو ما سيترتب عليه توسيع قاعدة مشاركة المرأة في الاقتصاد الريفي وبناء سلطة محلية ذات كفاءة وتوسيع سوق العمل وتقليل الهجرة من الريف.. مشيرا إلى أن الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة وصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي ومشروع التنمية الريفية والسلطات المحلية ستكون معنية بتنفيذ تلك الأنشطة إضافة إلى القطاع الخاص وصندوق الرعاية الاجتماعية والمانحين ووزارة الإدارة المحلية المعنية بترجمة خطط الصناديق وتهيئة الظروف لعملها على الوجه الأمثل إضافة إلى الدور الذي يلعبه التنسيق الكامل بين المؤسسات المعنية ومنظمات المجتمع المدني وخلق قنوات اتصال بين السلطات الثلاث والمانحين.

آليات المتابعة والتقييم

● خرجت الورشة بآلية للمتابعة والتقييم تتمثل أنشطتها باستكمال البيانات والمعلومات عن الاحتياجات الريفية وتوحيد قاعدة بيانات بهذا الخصوص ويشير الأخ احمد هزاع إلى أن الهدف من الآلية هو إيجاد توازن بين الريف والحضر في المجالات التنموية والرصد الدوري لمستوى تحقيق اهداف الاستراتيجية وتحديد الفجوات التمويلية لأنشطتها وتحسين طرق متابعة وتقييم الأنشطة الريفية، كما أن رصد طبيعة الآثار البيئية على مجالات التنمية الريفية يعد هدفا كبيرا لآلية التقييم وأيضا ضمان استمرار المنشآت القائمة ..منوها إلى أن الآلية تنص على استكمال التشريعات البيئية وإدماج الآثار البيئية في تقييم أعمال الجهات التنموية للريف والتأكد من اعتماد مخصصات للصيانة والتشغيل وعمل تقييم دوري لمدى المحافظة على اتساق الأنشطة وتنفيذها ومتابعتها مكتبيا وميدانيا ، وستكون دواوين الوزارات وفروعها والسلطة المحلية والمانحون ومنظمات المجتمع المدني والتخطيط والمالية والمشاريع التمويلية هي المسؤولة عن التنفيذ وستحقق رفع مستوى المشاركة وحسن استخدام الموارد والتكامل وحماية بيئة الريف والإبقاء على المنشآت عاملة وفي حالة جيدة.

استعراض أوجه الدعم الأوروبي لمشاريع التنمية في عدن

عدن/سبأ

بحث الدكتور يحيي الشعيبي محافظ محافظة عدن خلال لقائه أمس وفد الاتحاد الأوروبي برئاسة السيد جيسي نير المستشار الاقتصادي في بعثة الاتحاد الأوروبي في الأردن المساعدات المقترحة من الاتحاد لعدد من المشاريع في المحافظة ومنها الدعم لمشروع السوق الحرة بعدن بقيمة مليون يورو والدعم للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي والبالغ قيمتة ستة ملايين يورو وكذا الدعم المقترح لمجال الصحة الانجابية وتقديم المساعدات للاجئين في مخيمات عدن ولحج، كما جرى خلال اللقاء بحث عدد من المشاريع الأخرى التي تحظى بدعم الاتحاد الأوروبي٠

وعبر المحافظ عن تقديره لدور الاتحاد الأوروبي في تقديم الدعم والمساعدة للعديد من المشاريع في المحافظة٠ حضر اللقاء السيد وارنر شولز السكرتير الأول في البعثة الاوروبية لدى بلادنا والسيد ماري هو فرس مساعد مراقب المشاريع في البعثة٠

استعراض سير أداء فرع صندوق الرعاية بالضالع

■،، الضالع/سبأ ..

استعرض مجلس ادارة فرع صندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة الضالع في اجتماعه أمس برئاسة الأخ/ عبدالواحد الربيعي محافظ المحافظة رئيس مجلس الصندوق جملة من القضايا المتعلقة بسير اداء الصندوق خلال الربع الاول من العام الجاري ٢٠٠٤م.

كما استمع الاجتماع الى تقرير حول نتائج صرف بطائق ومرتبات المستفيدين من الضمان الجديد للعام الجاري والبالغ عددهم ٢١٤٨ حالة موزعة على جميع مديريات المحافظة .. بالاضافة الى اتخاذ عدد من الاجراءات الكفيلة بتبسيط عملية الصرف للمستحقين للضمان الاجتماعي وكذا مناقشة الصعوبات والمعوقات التي واجهت عملية الصرف وتتبع الحالات المستحقة للضمان واتخاذ الاجراءات اللازمة إزاءها.

وفي الاجتماع أكد الأخ المحافظ على ضرورة الارتقاء بدور الصندوق في المحافظة وفقا للاستراتيجيات العامة لإنشائه.

معرض للمنتجات التايلاندية بصنعاء في يونيو القادم

□ تم بصنعاء توقيع اتفاق إقامة معرض المنتجات التايلاندية الأول في اليمن، والذي تنظمه كل من شركة أبولو للمعارض الدولية، والمركز التجاري التايلاندي (دبي) التابع لوزارة التجارة التايلاندية، خلال شهر يونيو القادم بصنعاء.

وستشارك في المعرض أكثر من مائة شركة تايلاندية تعمل في مجالات عدة، وذلك في إطار تقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدين الصديقين، كما تعتبر نقطة بداية لتعزيز التعاون المشترك عبر الغرف التجارية في البلدين.

وأوضح الأخ توفيق النهمي، مدير عام شركة أبولو للمعارض الدولية، أن المعرض يأتي في إطار التعاون الاقتصادي بين البلدين، حيث سيصاحب انعقاد المعرض عقد لقاءات بين رجال الأعمال اليمنيين ونظرائهم التايلانديين لتبادل الخبرات في المجال الاقتصادي، وعقد صفقات تجارية، كلٌ في مجال اختصاصه التجاري.

حضر مراسيم التوقيع الأخ جازم أحمد النجار، مدير عام التجارة الخارجية بوزارة الصناعة والتجارة، والأخ علي جباري، مدير عام الغرفة التجارية بأمانة العاصمة.

استعراض نشاط عدد من المكاتب التنفيذية في شبوة

■،، شبوة/سبأ/

استعرض المكتب التنفيذي لمحافظة شبوة أمس التقارير الخاصة بنشاط وأداء مكاتب التربية والتعليم والثروة السمكية والشئون الاجتماعية والعمل وصندوق النظافة والتحسين بالمحافظة خلال الفصل الأول من العام الجاري.

كما استعرض المكتب في ختام أعمال دورته الاعتيادية الخامسة التي رأسها الأخ علي أحمد الرصاص محافظ المحافظة واستمرت يومين مستوى تنفيذ البرنامج الاستثماري خلال نفس الفترة والتقرير المالي الخاص بنشاط الوحدة الحسابية العامة بالمحافظة خلال العام الماضي إلى جانب مناقشة عدد من القضايا الأخرى ذات الصلة بالنشاط الخدمي.

تقييم مستوى إنجاز المشاريع التنموية في صنعاء والحديدة

■،، صنعاء/الحديدة/سبأ/

استعرض الاجتماع الذي عقد أمس بمحافظة صنعاء برئاسة الأخ عبدالواحد البخيتي محافظ المحافظة مستوى إنجاز المشاريع في مجال الكهرباء خلال العام الماضي.

كما استعرض المشاريع المعتمدة للمحافظة للعام الجاري ٢٠٠٤م في هذا الخصوص والتي ستستفيد منها مديريات خولان ونهم والحصن والأعروش وبني شداد وبني ضبيان.

وفي الحديدة استعرض الاجتماع الموسع الذي عقد أمس برئاسة الأخ محمد صالح شملان محافظ المحافظة مستوى إنجاز مشاريع البرنامج الاستثماري للمحافظة خلال العام الجاري ووضع الحلول والمعالجات للمشاريع المتعثرة.

وفي الاجتماع الذي حضره أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة ومدراء عموم المكاتب التنفيذية ذات العلاقة بمشاريع البرنامج الاستثماري أكد المحافظ على ضرورة اتخاذ الاجراءات القانونية ضد المقاولين المتأخرين عن استكمال المشاريع في مواعيدها المحددة، وأهمية اعتماد المشاريع التربوية بحسب احتياج المناطق والكثافة السكانية٠٠ مشيرا إلى ضرورة الالتزام بالبرنامج الاستثماري في تنفيذ المشاريع، والاسراع في إعلان المشاريع الجديدة بما يضمن تنفيذها في الموعد المحدد.

مناقشة خطة عمل وحدة متابعة استراتيجية التخفيف من الفقر بامانة العاصمة

■،، صنعاء/سبأ/..

عقدت وحدة متابعة ومراقبة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر بأمانة العاصمة اجتماعا برئاسة الاخ محمد العمرى وكيل الامانة رئيس الوحدة ٠ وكرس الاجتماع لمناقشة خطة عمل الوحدة خلال المرحلة المقبلة٠ ووضع آلية لتنفيذ المهام المناطة بها فيما يتعلق بتقييم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة فى مختلف مناطق الامانة٠ والعمل على توفير البيانات والمعلومات الروتينية للعاصمة٠ ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية من خلال مراقبة تطور البيانات والمؤشرات المحددة من قبل الوحدة الرئيسية للاستراتيجية ٠

دورتان تدريبيتان للتعليم الموازي

■،، عدن/سبأ/..

بدأت بمعهد التدريب المهنى فى عدن أمس دورتين تدريبيتين للتعليم الموازى بمشاركة ١١٠من خريجى الثانوية العامة ٠ يتلقى المشاركون على مدى ثمانية اشهر محاضرات ودروس نظرية وعملية فى مجالى لف المحركات الكهربائية وميكانيكا السيارات وأساليب الخدمة السريعة بالاضافة الى معارف عملية حول الاساليب والطرق الفنية المتبعة لصيانة المركبات والمولدات الكهربائية وقواعد السلامة المهنية وتعريفاتها ٠ يذكر ان وزارة التعليم الفنى والتدريب المهنى اعتمدت نظام التعليم الموازى العام الماضى بهدف رفع الطاقة الاستيعابية و أعداد القوى البشرية الوطنية المؤهلة والمطلوبة فى سوق العمل للوفاء باحتياجات التنمية من كوادر فنية متخصصة ذات مهارات وقدرات عملية تساعد الخريجين على الالتحاق بمجالات العمل٠